

فلسفة الحجاب

نظرة على فلسفة غطاء شعر المرأة في الإسلام



آية الله السيد رضا حسيني نسب



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله

الطاهرين.

يشمل الحديث عن حجاب المسلمات من وجهة نظر الفقه

الإسلامي المواضيع التالية:

أ – البحث عن أصل وجوب ستر الجسد للمرأة المسلمة في

بداية الإسلام.

ب – البحث عن وجوب ستر الرأس للمرأة المسلمة الحرة في

الصدر الأول من الإسلام على أساس الأحكام الحكومية

الإسلامية.

ج - البحث عن عدم وجوب غطاء الرأس على الإمام في الإسلام.

د - شرح نوع الوجوب ودافع الحكم بتغطية رأس المسلمات الأحرار.

وجهة نظرنا بالاختصار:

إن وجهة نظرنا الفقهية بشكل موجز في سياق الحالات المذكورة هي ما يلي:

1. وجوب ستر جسد المرأة المسلمة الحرة وجوبا تكليفيا مطلقا. و مخالفة هذا الحكم الشرعي توجب الإثم.

2. وجوب تغطية رأس وشعر المرأة المسلمة الحرة من الأحكام الإدارية والحكومية الإسلامية ، ودافعه كان معرفة المسلمات

الحرة من الإمام في زمان كان نظام العبودية لا يزال قائما.

3. تغطية رأس وشعر الإمام في الأماكن العامة ليست واجبة في دين الإسلام ، ويُسمح للنساء والفتيات غير الأحرار بعدم تغطية الرأس والشعر سواء أثناء الصلاة أو في الأماكن العامة.

4. وفق القواعد المذكورة:

أ. إن مجرد عدم تغطية الرأس والشعر لا يعتبر مخالفة للحياء العام و و لا يكون سببًا من أسباب الفساد في المجتمع. و إلا ، لم يكن الدين الإسلامي يسمح للإمام بعدم تغطية رؤوسهن في المجتمع الإسلامي.

ب. لم يكن الدافع لتغطية شعر المرأة المسلمة الحرة فرضية أن شعر المرأة مثير للشهوة و أن عدم ستره ينافي الحياء العام، بل كانت الفلسفة والدافع وراء هذا الحكم هو معرفة النساء المسلمات المتحررات عن الإمام.

في هذه الرسالة المختصرة ، وبالرجوع إلى آيات القرآن الكريم ،
وأحاديث الأئمة المعصومين عليهم السلام، و القواعد الفقهية
العامة، سندرس دلائل هذه النظريات ، ونوضح الأحكام
الإسلامية الإدارية والحكومية ، و نقدم الإجابة عن الأسئلة
التي أثيرت في هذا السياق.



الحجاب من وجهة نظر الأديان السماوية

من خلال دراسة تاريخ الأديان والمذاهب السابقة ، يتضح أن قضية الحجاب قد أثرت منذ فترة طويلة و كان الناس يحترمها و يلتزم بها في الأديان السماوية قبل الإسلام.

بالإضافة إلى ذلك ، كانت هناك قوانين خاصة لفصل النساء عن الرجال في بعض تلك الأديان والتي منعت النساء من بعض الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

من أجل شرح ذلك ، نقوم ببيان الأدلة المعتبرة من المصادر المعروفة.

الحجاب في اليهودية

كتب ويل ديورانت في تاريخ الحضارة ، المجلد 12 ، الصفحة 30 عن الشعب اليهودي وقوانين التلمود ، أحد المصادر الرئيسية للفقهاء اليهودي:

"إذا خالفت امرأة الشريعة اليهودية ، مثل المشي بين الناس دون أي شيء على رأسها ، أو العمل بين الناس في الشارع العام ، أو بيان المشاكل عند عموم الرجال ، أو كان صوتها مرتفعًا جدًا بحيث أنها كانت تتحدث في منزلها ، و كان جيرانها يسمعونها ، في هذه الحالات كان يحق للرجل أن يطلقها دون دفع المهر".

وهكذا فإن الحجاب أو انفصال المرأة عن المجتمع في اليهودية كانا أشد قسوة من الحجاب في الإسلام.

الحجاب في الزرادشتية

يقول ويل ديورانت أيضًا في نفس الكتاب ، تاريخ الحضارة ، المجلد الأول ، عن قوانين إيران القديمة:

"بعد داريوس ، تدهور وضع المرأة ، وخاصة بين الأغنياء ، واحتفظت النساء الفقيرات بحريتهن لأنهن أجبرن على التنقل من أجل العمل ، ولكن في حالة النساء الأخريات ، فإن دورة الانزواء في الدورة الشهرية بالنسبة لهن كان لا بد من تمديدها طوال حياتهن الاجتماعية ، ولم

تجرؤ نساء الطبقة العليا على مغادرة المنزل إلا في نقالة مغطاة ، ولم يُسمح لهن بالخروج علانية و الاختلاط مع الرجال ، و لم يسمح للمرأة المتزوجة بقاء أي رجل.

في النقوش المتبقية من إيران القديمة ، لم يُشاهد وجه المرأة أو اسمها.

يعتقد كينيث جوبينو في كتابه ثلاث سنوات في إيران أيضًا أن الحجاب بشكل قوي في العصر الساساني بقي بين الإيرانيين خلال الفترة الإسلامية. وهو يعتقد أن ما كان في العهد الساساني في إيران لم يكن ستر النساء فحسب ، بل إخفاء النساء أيضًا.

لذلك ، كان الحجاب والانفصال بين الرجال والنساء أمرًا شائعًا في إيران القديمة.

الحجاب في بلاد المسيحيين

يعتقد رئيس الوزراء الهندي الراحل جواهر لال نهرو أيضًا أن الحجاب دخل العالم الإسلامي من دول غير مسلمة في روما وإيران. في

كتابه "نظرة على تاريخ العالم" ، المجلد الأول ، الصفحة 328 ، وهو
يشيد بالحضارة الإسلامية ، يشير إلى التغييرات التي حدثت فيما بعد
ويقول:

"حدث تغيير كبير ومؤسف تدريجياً ، وكان ذلك في وضع المرأة ، فلم
يكن هناك حجاب ولا الانفصال بين النساء العربيات ، ولم تعيش
المرأة العربية بمعزل عن الرجل وتختبئ عنهن ، بل كانت حاضرة في
الأماكن العامة. بل كانت تحضر مجالس الخطابة و الوعظ ، أو كانت
هي تقوم بالقاء الخطابة و الوعظ. و لكن العرب زادوا تدريجياً من
الشكلية التي كانت موجودة في الإمبراطوريتين المجاورتين ،
الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية الفارسية ، فصارت عادة فصل
النساء عن الرجال وحجابهن شائعاً بين العرب".

وعليه يقول الكاتب المسيحي الشهير جورجى زيدان:

إذا كان المقصود من الحجاب تغطية الجسد بغطاء رأس وحجاب
ونقاب ونحو ذلك ، فهذا كان قبل الإسلام وحتى قبل دين المسيح ،

والمسيحية لم تغيره ، والحجاب كان منتشرًا في أوروبا حتى العصور

الوسطى ، ولا تزال آثار الحجاب في أوروبا حتى يومنا هذا.



الحجاب في الإسلام

الحجاب في الإسلام

كما ذكرنا فإن الحجاب في الإسلام أسهل وأبسط من الديانات الأخرى.

وفي الوقت نفسه، أوصى الإسلام للمرأة كالرجل بالدراسة والأنشطة الاجتماعية والتواجد في المجتمع.

آيات الحجاب

والآيات الرئيسية المتعلقة بهذا الموضوع مذكورة في سورتين من القرآن: إحداهما سورة "النور" والأخرى سورة "الأحزاب" ، كما يلي:

أ- في سورة النور الآية 31 يقول الله عز وجل:

«و قل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن و يحفظن فروجهن و لا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها و ليضربن بخمرهن على جيوبهن و لا يبدين زينتهن الا لبعولتهن او آباءهن او آباء بعولتهن او ابنائهن او

ابناء بعولتهن او اخوانهن او بنى اخوانهن او بنى اخواتهن او نساءهن
او ما ملكت ايمانهن او التابعين غير اولى الاربة من الرجال او
الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ، و لا يضربن بارجلهن
ليعلم ما يخفين من زينتهن و توبوا الى الله جميعا ايها المؤمنون
لعلكم تفلحون (31)".

ب . نقرأ أيضا في الآية 59 من سورة الأحزاب:

« يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ
جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا» .

ومع ذلك ، فإن الآية التي تستخدم فيها كلمة "الحجاب" هي الآية

54 من سورة الأحزاب ، التي تقول عن زوجات النبي صلى الله عليه

و آله و سلم: « و اذا سالتموهن متاعا فاسالوهن من وراء

حجاب».

و لكن هذه الآية الكريمة لاتعم كل النساء المسلمات، بل تخص نساء النبي (صلى الله عليه و آله) فقط.

بنأأ على ما شرحنا فمن الواضح أنه بحسب آيات القرآن الكريم والأحاديث الإسلامية ، فإن الأمر بالستر للمرأة المسلمة قد صدر عن القرآن و المعصومين عليهم السلام في الصدر الأول من الإسلام.

في الوقت نفسه ، واستناداً إلى الوثائق الشرعية والفقهية الموثوقة التي سيتم مناقشتها في المباحث الآتية ، فإن الدافع ونوع الحكم على غطاء الجسد للمرأة المسلمة (بما في ذلك المسلمات الحرة والإماء) يختلفان مع الدافع ونوع التغطية للرأس وشعر المرأة المسلمة الحرة.



فلسفة ونوع حكم الستر

فلسفة تغطية جسد المرأة المسلمة

من أجل توفير الروحانية في المجتمع الإسلامي ، يعارض الإسلام عري أو شبه عري للمرأة والعري الكامل للرجال في الأماكن العامة. لذلك فإن عدم تغطية أجساد النساء وعري الرجل بالكامل مخالف للحياء العام ويسبب الشهوانية وانتشار الفساد الأخلاقي في المجتمع.

إن الحكم في وجوب ستر المرأة المسلمة لجسدها ، والذي يوفر المصلحة الحيوية والأبدية للمجتمع المسلم في الحفاظ على العفاف العام ومنع الفساد الأخلاقي ، هو من نوع الأحكام التكليفية المطلقة ، ودافعه هو منع الأعمال

المخالفة للعفة العامة ومنع انتشار الفساد في المجتمع المسلم.

فلسفة غطاء الرأس والشعر للمرأة المسلمة

وأما دافع تغطية شعر المرأة في الإسلام ، ونوع الحكم الوارد في الفقه ، فههنا وجهتان للنظر:

النظرية الأولى:

وجهة النظر الأولى أن عدم تغطية شعر و رأس المرأة بشكل عام يسبب الشهوانية ويتنافى مع الحياء العام ويؤدي إلى انتشار الفساد الأخلاقي في المجتمع الإسلامي أيضا. و هذا الأمر يلزم وجوب تغطية الرأس لجميع المسلمات في المجتمع. وقد اعتبر أصحاب هذا الرأي ضرورة تغطية شعر المرأة انطلاقاً من أن شعر المرأة بشكل عام يثير الشهوة ، وبالتالي فسروا شعر المرأة على أنه "عورة".

النظرية الثانية:

وجهة النظر الثانية أن ستر جسد المرأة المسلمة فرض ديني يشمل جميع النساء. إلا أن الأمر بتغطية شعر المرأة المسلمة أصبح واجباً على المسلمات الأحرار لا على الإماء و النساء والفتيات المستعبدات ، وذلك لامتياز وتحديد المرأة الحرة من الإماء. لذلك فإن قرار تغطية الشعر الذي ورد في القرآن والأحاديث ، كان نوعاً من الأحكام الإدارية والحكومية الإسلامية التي صدرت من أجل معرفة المسلمات الأحرار من الإماء.

ملاحظه:

المشكلة المهمة في وجهة النظر الأولى هي أنه لو كان عدم تغطية شعر المرأة بشكل عام سببا للفساد الأخلاقي في المجتمع الإسلامي ، واعتبر هذا موجبا لضرورة تغطية شعر

المرأة المسلمة، ما كان للرسول الكريم ﷺ والأئمة المعصومين (عليهم السلام) أن يسمحوا للعدد الكبير من الإماء في المجتمع الإسلامي بالظهور في الأماكن العامة دون حجاب الرأس وتغطية شعرهن. بدلاً من ذلك ، لكانوا يأمرن جميع النساء (بما في ذلك الإماء و النساء والفتيات اللاتي كن عبيداً وعددهن كبير جداً) بضرورة تغطية شعرهن في الأماكن العامة ، وإلا فإن الحياء العام كان يتضرر و المفاسد الأخلاقية كانت تنتشر في المجتمع المسلم بأكمله .

هذا على الرغم من أنه وفقاً للشريعة الإسلامية الأصيلة ، وفتوى الغالبية العظمى من الفقهاء والرواة الشيعة ، فإن رسول الإسلام الحبيب ﷺ ، وأئمة الإسلام الطاهرين ، لم يأمرُوا الإماء بتغطية شعرهن. بل كانت الإماء والشابات المستعبدات ، يظهرن في الأماكن العامة دون حجاب الرأس

وغطاء الشعر في زمان حياة رسول الإسلام الكريم وأمير المؤمنين والأئمة الطاهرين (عليهم السلام).

فلسفة غطاء الرأس والشعر من وجهة نظر القرآن

ورد في الآية القرآنية أن الدافع وراء هذا النوع من الحجاب هو التمييز بين النساء الأحرار و بين الإماماء. فإن عبارة "ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا" في الآية 59 من سورة الأحزاب تشير إلى أن الدافع من وراء هذا الحكم كان معرفة النساء المسلمات الأحرار من الإماماء.

كما أوضح المفسرون الشيعة الكبار مثل الشيخ الطبرسي في كتاب "مجمع البيان"، وعلي بن إبراهيم القمي في كتاب "تفسير القمي" وغيرهم من المفسرين أن السبب وراء قرار تغطية الرأس للمرأة المسلمة الحرة هو: تمييز النساء الأحرار عن الإماماء.

و نذكر ههنا نماذج من الروايات الإسلامية عن أئمة أهل البيت عليهم السلام من كتاب "وسائل الشيعة" وغيره من كتب الرواية الإسلامية مثل "الكافي" و "التهذيب" في عدم وجوب تغطية شعر النساء والفتيات من الإمام (سواء أثناء الصلاة أو بشكل عام في الأماكن العامة):

الرواية الأولى:

محمد بن مكي (الشهيد الأول) في (الذكرى) قال : روى علي بن إسماعيل الميثمي في كتابه عن أبي خالد القمّاط قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الأمة ، أتقنّع رأسها ؟ قال : إن شاءت فعلت ، وإن شاءت لم تفعل.

الرواية الثانية:

وبإسناده عن سعد ، عن أحمد وعبدالله ابني محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن العلاء عن محمد بن

مسلم ، عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : قلت له : الأمة
تغطّي رأسها ؟ فقال : لا ، ولا على أمّ الولد أن تغطّي رأسها
إذا لم يكن لها ولد.

الرواية الثالثة:

محمّد بن يعقوب ، عن محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن
محمّد ، عن علي بن الحكم ، عن العلاء بن رزين ، عن
محمّد بن مسلم ، عن أبي جعفر (عليه السلام) . في حديث ،
قال : قلت : الأمة تغطّي رأسها إذا صلّت ؟ فقال : ليس على
الأمة قناع.

الرواية الرابعة:

محمّد بن علي بن الحسين بإسناده عن محمّد بن مسلم ،
عن أبي جعفر (عليه السلام) ... قال : وسألته عن الأمة إذا

ولدت ، عليها الخمار ؟ قال : لو كان عليها لكان عليها إذا هي
حاضت ، وليس عليها التقنّع في الصلاة.

مصادر الروايات:

الكافي، ج ٣، التهذيب ج ٢، وسائل الشيعة، أبواب لباس
المصلي، ب ٢٩.

ههنا روايات أخرى أيضا في هذا الخصوص و قد اكتفينا
بنماذج منها، لمراعاة الإيجاز في الكلام.

تلتزم الغالبية العظمى من فقهاء الشيعة بالأحاديث المذكورة
في الفتوى الخاصة بعدم وجوب غطاء الرأس بالنسبة
للإماء، وكذلك يشير غالبية المفسرين الشيعة إلى الأحاديث
المذكورة في تفسير كلمة "ليعرفن" في الآية. 59 من سورة
الأحزاب.

فالعمل بهذه الروايات من جانب غالبية الفقهاء و المفسرين المسلمين الشيعة دليل واضح على صحة تلك الأحاديث الشريفة و صدورها عن الأئمة المعصومين عليهم السلام.

النتيجة:

يتضح مما شرحناه:

أولاً: أن غطاء رأس الإمام لم يكن واجباً في الإسلام بحسب الروايات الإسلامية.

ثانياً: لم يعتبر معظم فقهاء الشيعة أن غطاء رأس الإمام أمر واجب منذ بداية الإسلام وحتى الآن. وتدل على هذه الحقيقة أقوال كبار علماء الفقه الشيعي ، من الفقهاء القدماء مثل الشيخ المفيد إلى صاحب جواهر الكلام، وفقهاء معاصرين مثل المحقق الخوي وغيرهم.

ثالثاً: من الواضح أنه إذا كان عدم تغطية شعر المرأة بشكل عام مخالفاً للعفاف و الحياء العام و سبباً لفساد المجتمع وانتشار المعاصي ، فإن رسول الإسلام الحبيب ﷺ والإمام أميرالمؤمنين (ع) والقادة المعصومين عليهم السلام، لكانوا يأمرّون العدد الكبير من الإماماء في عصرهم بتغطية الرأس و الشعر، لكي لاينتشر الفساد الأخلاقي في المجتمع الإسلامي. و الحال أنهم قالوا بعدم وجوب غطاء الرأس و الشعر للإماماء بكل صراحة.

و بناءً على هذه الحقيقة، فلم يكن الدافع لتغطية الرأس و الشعر للنساء بشكل عام أن عدمها مناف للعفاف و مخالف للحياء العام و موجب للفساد الأخلاقي. بل كان السبب الأساس، معرفة النساء المسلمات الأحرار عن الإماماء فقط.

و هذا ما قد أكد عليه العديد من المفسرين الشيعة الكبار
 مثل صاحب تفسير مجمع البيان وصاحب تفسير القمي و
 أمثالهما.

رابعاً: أما الحكمة وراء الفصل بين النساء المسلمات الأحرار
 و بين الإماماء، فهي - بحسب ما قاله مفسرو القرآن الكريم و
 علماء التاريخ - أن الإماماء كن في معرض البيع و الشراء وفق
 قوانين نظام العبودية في ذلك العصر، ومن أجل هذا، تم
 إصدار الحكم بتغطية الرأس لخصوص المسلمات الأحرار ،
 لمعرفة النساء المسلمات الحرّات عن الإماماء.

خامساً: من وجهة نظرنا ، فإن أوامر القرآن الكريم و
 أحاديث المعصومين عليهم السلام فيما يتعلق بوجوب
 تغطية الرأس للمرأة المسلمة الحرة هي من نوع الأحكام
 الإدارية والحكومية الإسلامية، والدافع لذلك هو فصل المرأة

المسلمة الحرة عن الأمة، بناءً على مقتضيات الزمان ووفقاً

لما رآه الشارع المقدس من المصلحة لنظام الحكم الإسلامي.

فليس السبب لستر رأس المرأة المسلمة الحرة أن كشف

الرأس و الشعر هو مناف للعفاف و الحياء العام.



الأحكام الإدارية والحكومية الإسلامية

وحيث أنه قد تمت الإشارة في المباحث السابقة إلى أن وجوب تغطية رأس وشعر المرأة المسلمة الحرة هو نوع من الأحكام الإسلامية الإدارية والحكومية ، فمن المناسب تقديم شرح موجز عن هذا النوع من الأحكام الإسلامية ، و قد شرحناها في كتاب "الإسلام العصر".

في كثير من كتب الفقه القديمة ، تم تقسيم أبواب الفقه إلى قسمين على النحو التالي:

أ- أبواب العبادات.

ب- أبواب المعاملات.

لكن الأفضل هو تقسيم مجموعة فصول الفقه الإسلامي التي تعتبر بمثابة تعاليم الشريعة لتوجيه البشر و هدايته

للوصول الى السعادة في الدنيا و الآخرة إلى عدة أقسام على النحو التالي ، ومناقشة موقف كل قسم على حدة.

1. الفصول العبادية والتربوية.

2. الفصول الاقتصادية.

3. الفصول الاجتماعية.

4. الفصول الإدارية والحكومية.

مجموعة من الأحكام (مثل كتاب الصلاة ، وكتاب الصوم ، وكتاب الاعتكاف، وكتاب الحج ، وكتاب النذر ونحوها) الواردة في أبواب العبادة ، هي أحكام مهيأة لتهديب و تنمية النفس البشرية وازدهار المواهب الروحية للإنسان و التقرب الى الله تعالى ، من أجل الوصول الى عالم الملكوت.

و الفصول الاقتصادية (مثل كتاب البيع ، وكتاب الأجرة ، وكتاب المضاربة، وكتاب الرهن ، وما شابه ذلك) تبحث عن

الحلال والحرام في مجال الاقتصاد من التجارة والصناعة
والزراعة والخدمات.

و الفصول الاجتماعية (مثل كتاب النكاح ، وكتاب الطلاق ،
وكتاب الارث ، ونحو ذلك) تشرح العلاقات الاجتماعية
للمسلمين.

و أما الفصول الإدارية والحكومية (مثل: كتاب القضاء ،
وكتاب الديات ، وكتاب القصاص ، وكتاب الزكاة ، وكتاب
الخمس ، وكتاب الحدود ، وكتاب الوقف ، وكتاب الجهاد ،
وما إلى ذلك) فهي تتضمن أحكاماً لإدارة شؤون المجتمع و
قواعد نظام الحكومة.

أجزاء من الفئة الأولى ، مثل بعض جوانب صلاة الجمعة ،
تأخذ أيضاً جانباً حكومياً و سياسياً ؛ وأجزاء من الصنف
الرابع ، مثل نية التقرب الى الله في الوقف والجهاد والزكاة

والخمس ، لها أيضًا بُعد عبادي و تربوي. لكن الهيكل الرئيسي للمجموعة الأولى من الأحكام جاء من أجل تهذيب النفس وتطور الروح وازدهار المعنويات البشرية ؛ و أما شاكلة الفئة الرابعة (من الفصول الإدارية والحكومية) فهي مسؤولة عن إدارة شؤون المجتمع ونظام الحكم.

ضرورة التطور في الأحكام الإدارية والحكومية

في ضوء التغيرات الكبيرة و التطورات المستمرة في المجتمعات البشرية بمرور الوقت ، وظهر مدارس فكرية حكومية جديدة في مجرى التاريخ البشري ، وتطور هياكل حكم المجتمع ، والتوسع المذهل للمجتمع الإسلامي في عصرنا الراهن، فان التطور في الأحكام الادارية و الحكومية في الشريعة ، وفقا لمتطلبات الزمان و المكان و الظروف المتجددة ، هو أمر ضروري.

وكما ذكرنا سابقاً ، فإن أسس هذا التجدد موجودة في صميم الإسلام و في القواعد العامة الفقهية الاسلامية الأصلية ، ولا داعي لفرض أمر خارج عن الشريعة على ديننا المقدس ، من أجل الوصول الى التطور و التجدد.

إن إلقاء نظرة فاحصة على تاريخ الفقه الإسلامي يكشف أن حكام الإسلام الشرعيين ، مثل الرسول الكريم (ص) وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع) وغيرهم من كبار أئمة المسلمين ، قد أصدروا أوامر حكومية متجددة من وقت لآخر في فصول الأحكام الادارية و الحكومية من أبواب الفقه. و طوروا نبذة من مبادئ تلك الفئة من أحكام الشريعة بما يتناسب مع الزمان والمكان و الشرائط المستجدة.

مثال:

فعلى سبيل المثال ، أمر الامام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في موارد تتعلق بها الزكاة أن تضاف الى تلك الموارد المنصوصة زكاة الخيول أيضا.

نص الحديث على النحو التالي:

محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسى ، عن حريز ، عن محمد بن مسلم ، و زرارة ، عنهما جميعا (عليهما السلام) قالا: وضع أمير المؤمنين (عليه السلام) على الخيل العتاق الراعية في كل فرس في كل عام دينارين ، وجعل على البراذين ديناراً. (وسائل الشيعة، كتاب الزكاة ، الباب 16 من أبواب ما تجب فيه الزكاة)

وفقاً للحديث أعلاه ، فرض الإمام علي (ع) ، بالإضافة إلى زكاة الأنعام الثلاثة (أي البقر و الغنم و الإبل) ، الزكاة في أصناف من الخيول أيضا. و الحال أن هذا النوع من الزكاة

لم يكن واجبا في الاسلام قبل تلك الفترة من الزمن. و هذا هو تطوير واضح و تجديد في أحكام الشريعة من قبل حاكم اسلامي عادل و امام معصوم.

و بعض الرواة والفقهاء الذين ليسوا على دراية بالطبيعة المتغيرة للأحكام الحكومية ، حملوا هذا الحديث في خصوص زكاة الخيل على الاستحباب.

و لكننا عند التأمل في مفردات الرواية ، والنظر في كلمة "وضع" في نص الحديث ، يتضح لنا أن الإمام علي - بصفته - رئيس الدولة الإسلامية ، جعل دفع زكاة نوع من الخيول أمرا إلزاميا و واجبا شرعيا و قانونيا.

وذلك لأن "الضرائب" ، بما في ذلك الضرائب الإسلامية مثل الزكاة، تعتبر ملزمة عندما تعلنها الحكومة ، وليس من المنطقي أن يكون دفع الضريبة الحكومية أمرا استحبابيا.

لأن الزكاة هي حق الفقراء و المساكين في أموال الأغنياء و
يجب على الحكومة أخذ حق المحتاجين من الأغنياء و
ايصاله الى الفقراء و المساكين.

و هذا ما قد صرح به ربنا الكريم في القرآن العظيم بقوله:

إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا
وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ
السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ. (سورة التوبة ، الآية 60).

مثال آخر:

مثال آخر على تجدد الأحكام الحكومية في الاسلام هو تغيير
أحكام صلاة الجمعة.

على الرغم من أن صلاة الجمعة لها أيضاً بُعد تعبدي ، إلا
أن جانبها السائد هو البعد السياسي ، والذي يمكن أن

يستخدمه حكام الدول الإسلامية ، كمؤتمر أسبوعي كبير
وتجمع سياسي ، لإثبات الشرعية الشعبية لحكمهم.

و الشاهد على ذلك هو لزوم بيان القضايا الحالية للامة
الاسلامية في خطب صلاة الجمعة التي تتضمن قضايا
اجتماعية و سياسية.

لا شك أن صلاة الجمعة كانت واجبة كفريضة دينية في عهد
نبي الإسلام الكريم (ص) و في زمن ولاية أمير المؤمنين علي بن
أبي طالب (عليه السلام). و من أجل هذا ، كان النبي الأعظم
يقول:

"إن الله كتب عليكم الجمعة فريضة واجبة إلى يوم
القيامة".

ويقول:

"الجمعة واجبة على كل مسلم في جماعة".

وينص الامام علي عليه السلام على هذا الأمر و يقول:

"والجمعة واجبة على كل مؤمن".

كما تؤكد هذه الحقيقة التعابير المؤكدة لآيات القرآن في

سورة الجمعة.

من الواضح أن وجوب صلاة الجمعة في عهد الحكومات

الصالحة مثل عهد نبي الإسلام (ص) وحكم أمير المؤمنين

(عليه السلام) ، كان سببا لجمع حشود غفيرة من الناس و

بالتالي كان يعزز شرعية حكومة الحق ، فكان أمرا مطلوبا و

مرغوبا عند الله عز و جل.

ولكن الأمر قد تغير طول الزمان ، حيث تولى الحكام

الظالمون و السلاطين الطغاة مثل معاوية و يزيد و أمثالهما

من الجائرين ، كخليفة للمسلمين ، و بدءوا بتنصيب وعاظ

السلاطين كأئمة الجمعة في البلدان الاسلامية و فرضوا

عليهم أن يمدحوا الأمراء الظالمين و الحكام الفاسدين ، في
 خطب الجمعة ، و كانوا يستخدمون حضور الناس في
 المصليات و المساجد كشاهد على شعبيتهم و شرعية
 حكمهم الجائر.

و عندئذ ، هل لايزال حكم وجوب الحضور في صلاة
 الجمعة، التي أصبحت أداة لاستمرار حكم الطغاة و تبليغ
 خططهم الفاسدة من قبل دعاة الظلم ، أمرا الزاميا و واجبا
 تعيينيا على أبناء الامة الاسلامية؟

من الواضح أن الأئمة المعصومين عليهم السلام لم
 يستطيعوا تحمل مثل هذا الموقف ، وبالتالي سعوا لتغيير
 هذا الأمر الحكومي في الفقه الإسلامي.

وقد تجلى هذا التغيير الجوهرى فى حكم وجوب أو عدم وجوب صلاة الجمعة فى روايات أئمة الإسلام الحقيقين بتعابير مختلفة.

و فى هذه الأحاديث ، تم التأكيد على مبدأ صلاة الجمعة و أهميتها من جهة، و لكن من ناحية أخرى ، تم التساؤل عن وجوبها فى غياب الامام الطاهر و الحاكم الصالح.

وبحسب مجموعة روايات الأئمة المعصومين (ع) ، فإن العديد من الفقهاء الشيعة قد طرحوا وجهات نظر مختلفة فى استنباط حكم صلاة الجمعة فى غير عصر الأئمة الصالحين. فاعتبر بعض فقهاء الشيعة صلاة الجمعة غير واجبة فى غياب القادة الحقيقين ولم يعتبروا صلاة الجمعة مجزية عن صلاة الظهر. ومنهم من اعتبر صلاة الجمعة فى عصر غيبة الإمام المعصوم (عليهم السلام) ليس فقط غير

واجبة بل غير جائزة ، والبعض الآخر لا يعتبر صلاة الجمعة واجباً تعيينياً في هذا الزمان ، بل يعتبرها فرضاً تخييرياً. و هذا يعني أن المكلف يستطيع أن لا يحضر صلاة الجمعة ويؤدي صلاة الظهر بدلاً عنها، ولكن إذا حضر صلاة الجمعة ، فتكون صلاة الجمعة بدلاً من صلاة الظهر.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا استنتج كثير من الفقهاء الشيعة من روايات القادة المعصومين (ع) أن صلاة الجمعة غير واجبة في زمن غياب الإمام المعصوم ، أو لا يعتبرونها واجبة في زماننا هذا؟

والجواب المقنع على هذا السؤال هو أنه : يمكن للأئمة الصالحين العارفين بمعالم الفقه الاسلامي ، أن يقوموا بتطوير و تجديد حكم إسلامي له جانب حكومي ، بسبب

مقتضيات الزمان والمكان و متطلبات العصر الحالي ، و لكن
في سياق المبادئ العامة للإسلام ومصالح الأمة الإسلامية.
و تجدر الإشارة إلى أن بعض الدلائل و الأسباب لحدوث
هذا التغيير في الأحكام الادارية و الحكومية وردت في باب
"دور الزمان والمكان في استنباط أحكام الشريعة" من هذا
الكتاب.



دور الزمان والمكان في استنباط أحكام الشريعة

في ضوء الإمام بطبيعة الإسلام و سيرة الرسول الكريم (ص)

والقادة المعصومين (عليهم السلام) ، يتبين لنا الدور الواضح

لمتطلبات الزمان والمكان والظروف الخاصة في استنباط

الأحكام الإسلامية وتفسيرها.

و من أجل مراعات الإيجاز ، سنكتفي بذكر بعض الأمثلة في

هذا المجال.

دور الزمان في بيان الحكم الشرعي

نعلم أن القرآن الكريم بجميع أحكامه وتعليماته نزل على

نبي الإسلام الكريم ليلة القدر ، وأن الرسول الأعظم كان

على علم بمحتوى القرآن الكريم وأحكامه من الحلال والحرام منذ البداية. وفي الوقت نفسه ، نرى أن نبي الإسلام الكريم ، بأمر الله وإرادته ، و لضرورة مراعاة شروط العصر و الزمان ، قام بتبليغ الأحكام الشرعية بالتدرج خلال سنوات متعددة ، و لم يقم بشرح جميع الأحكام الشرعية دفعة واحدة في أول يوم من رسالته المجيدة.

مثال:

نحن نعلم أنه من وجهة نظر الدين الإسلامي ، فإن شرب الخمر حرام بالتأكيد. كانت هذه الحقيقة واضحة للنبي

الكريم منذ البداية. لأن الله تعالى يقول في الآية 90 من سورة

المائدة:

يا ايها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام

رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون.

وفقًا لهذه الآية الكريمة ، كان الخمر والقمار بطبيعتهما

رجسا محرما في جميع الأحوال ، ولم يكن الأمر كذلك أنهما

أصبحا رجسا بعد فترة.

في الوقت نفسه ، نرى أنه - وفقًا للكتب الروائية والتاريخية

مثل كتاب المستدرک ، المجلد 4 ، وسنن أبي داود ، المجلد 2

، و روح المعاني ، المجلد 7 - لم يكن المسلمون يتجنبون

شرب المسكرات في الفترة الزمنية الاولى بعد البعثة النبوية
الشريفة، بل كان جمع منهم يحضرون الصلاة وهم في حالة
سكر.

في ذلك الوقت ، لم يكن المجتمع مستعدًا لتنفيذ الحظر
الحاسم على الخمر. لذلك لم يكن لرسول الله (ص) أمر من
الله في إعلان الحكم النهائي في تحريم المسكرات في تلك الفترة
من الزمن.

وفي هذه الأحوال شرب بعض المسلمين الخمر في مأدبة
أقامها عبد الرحمن بن عوف ، ثم قاموا للصلاة ، وقرأ أحد

المصلين الآية: (لا أعبد ما تعبدون) على العكس تماما ،

بحيث تغير المعنى للآية.

انتشر هذا الخبر المؤسف بين الناس و وصل إلى رسول

الله (ص).

عندئذ، طلب نبي الإسلام الكريم من المسلمين ، باقتباسه

للآية التالية، عدم الصلاة وهم في حالة سكر:

لا تقربوا الصلوة و انتم سكارى حتى تعلموا ما تقولوا.

(سوره النساء، الآية 44)

وإثر هذه الأحداث ، اندلعت اشتباكات في بعض تجمعات

المسلمين وأدت إلى النزاع بينهم نتيجة شرب الخمر ، و حينئذ

تمهدت الظروف بشكل تدريجي لشرح الحكم النهائي في منع
الخمير.

و في هذه الفترة من الزمن، اعتبر نبي الإسلام الكريم الوقت
مناسبا لإعلان الحكم النهائي للمسكرات بشكل مطلق ، و
تبليغ الآية الكريمة من سورة المائدة للمسلمين:

يا ايها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام
رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون.

من الواضح أنه إذا لم تلعب الظروف الزمنية دورًا في بيان
أحكام الشريعة ، لكان من الضروري أن يقوم نبي الإسلام

الكريم بإيصال جميع القواعد الإسلامية للناس من البداية

إلى النهاية في اليوم الأول من البعثة.

دور الظروف الاجتماعية في بيان أحكام الشريعة

نحن نرى في الأحاديث الإسلامية المتعددة في الكتب الروائية،

أن النبي الأكرم ، بسبب بعض الظروف الخاصة وأوضاع

المجتمع و ملاحظة حالات الناس ، قد رفض تنفيذ الحكم

القضائي لبعض المجرمين الذين اعتبرهم مستحقين للقتل.

نص الحديث على النحو التالي:

وعن محمد بن يحيى ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن علي

بن حديد، عن جميل بن دراج ، عن زرارة ، عن

أحدهما عليهما السلام (الامام الصادق او الامام الباقر)

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : لولا أني أكره أن

يقال: إن محمدا استعان بقوم حتى إذا ظفر بعدوه قتلهم ،

لضربت أعناق قوم كثير. (وسائل الشيعة، ج 28، ابواب

حدّ مرتد).

يتضح من هذه الرواية أن بعض الناس كانوا مدانين

بالإعدام في نظر نبي الإسلام ، ولكنه - حتى لا يتشائم الناس

على الرسول - قد امتنع عن قتل هؤلاء.

إذا لم يكن لظروف المجتمع و ملاحظة حالات الناس أي

تأثير ، لما كان نبي الإسلام (صلى الله عليه و آله) يوقف تنفيذ

العقوبة القضائية على الأشخاص المذكورين.

وهذا يشير بوضوح إلى أن الظروف الاجتماعية ومتطلبات

الزمان لها دور كبير في بيان الحكم الشرعي أو تغييره أو

وقف تنفيذه ، خاصة الأحكام الحكومية.

تأثير المكان في تبين أحكام الشريعة

نرى في نصوص الوثائق الإسلامية أن أمير المؤمنين علي بن

أبي طالب (ع) يأمر برفض التنفيذ لبعض الأحكام الشرعية

الحكومية ، لظروف مكانية خاصة ، تحقيقا لمصلحة أكبر

لصالح الاسلام و المسلمين.

وبناءً على الرواية التالية ، يتبين أن تطبيق الحد الشرعي ،

يجب تجنبه لظروف مكانية خاصة ، ولتحقيق مصلحة أهم.

و نص الحديث هو كالتالي:

محمد بن يعقوب ، عن علي بن إبراهيم ، عن ابيه ، عن

ابن فضال ، عن يونس ابن يعقوب ، عن أبي مريم ، عن

أبي جعفر عليه السلام قال : قال أمير

المؤمنين عليه السلام : لا يقام على أحد حد بأرض العدو.

(وسائل الشيعة، المجلد 28).

إذا لم تؤثر ظروف المكان الخاصة على استنباط و تطبيق

أحكام الشريعة ، لما كان فرق في تطبيق أحكام الحدود

الشرعية بين أرض المسلمين وأرض أعداء الإسلام.

فتبين مما قدمنا أن مقتضيات الزمان والمكان والظروف

الاجتماعية لها تأثير - لا يمكن إنكاره - على استنباط وتطبيق

الأحكام الشرعية.



السؤال الأول:

سؤال: كيف ترد على كلام الفقهاء الذين اعتبروا شعر المرأة "عورة"؟

الجواب: استعمل بعض الفقهاء التعبير المذكور في شعر المرأة ، وبناء عليه اعتبروا تغطية شعر المرأة واجباً تكليفاً مطلقاً بشكل عام.

و ردًا على هذه المجموعة من الفقهاء نذكركم بالنقاط التالية:

أولاً: لا توجد آية في القرآن الكريم تدل على التعبير المذكور بأن شعر المرأة عورة.

ثانياً: لا يوجد حديث صحيح في مصادر الشيعة وأتباع أهل البيت عليهم السلام يدل على تسمية شعر المرأة بـ(العورة).

والحديث الذي يشير إليه تلك الفئة من الفقهاء موجود في أحد المصادر السننية (سنن الترمذي) و لكن لا إجماع على صحته، حتى بين الفقهاء السنة. لأن بعض الفقهاء من أهل السنة أيضا أمثال عبد الله بن عدي. لقد اعتبروه رواية ضعيفة وغير موثوقة، و أنه لا يعتمد عليه.

وهذه الرواية المزعومة لا توجد حتى في أكثر كتب الروايات المعتبرة لأهل السنة مثل صحيح البخاري وصحيح مسلم.

لذلك ، من وجهة نظر الفقه الشيعي ، لا يوجد حديث صحيح في المصادر الروائية المعتبرة عند الفقهاء الشيعة بحيث يكون موثوقا به من وجهة نظر السند ومن وجهة نظر المتن و المحتوى، في ما ادعاه بعض الفقهاء بخصوص التعبير عن المرأة بأنه عورة.

ثالثاً: ادعى بعض الفقهاء الذين استخدموا التعبير المذكور إجماع فقهاء الشيعة على إثبات دعواهم.

وردًا على هذه المجموعة نشير إلى أنه إذا كان مقصودهم الإجماع المنقول فهو ليس بحجة من وجهة نظر جميع العلماء في علم الفقه وأصوله.

وأما إذا كان المقصود الإجماع المحصل، فالادعاء بالإجماع المذكور باطل تماماً. لأن العديد من الفقهاء الشيعة العظام خالفوا التعبير المذكور ورفضوا مثل هذا الإجماع على أن شعر المرأة عورة.

المحقق النراقي في كتاب مستند الشيعة ، والفقيه المتميز السيد علي الطباطبائي في كتاب "رياض المسائل" ، والفقيه الشيعي الشهير الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر في كتابه الكبير "جواهر الكلام" ، وآية الله السيد محسن الحكيم في

كتاب "مستمك العروة الوثقى" ، والعالم الجليل السيد
محمد داماد في "كتاب الصلوات" ومجموعة أخرى من فقهاء
الشيعة رفضوا تفسير شعر المرأة على أنه عورة، واعتبروا
ادعاء الإجماع عليه مرفوضاً لا أساس له.

وبناءً على ما شرحنا: لا توجد أدلة قرآنية وروائية و فقهية
صحيحة في إثبات تعبير شعر المرأة بأنه "عورة".

لذلك ، لا يمكن استخدام هذا الادعاء كدليل لإثبات وجوب
تغطية الشعر بعنوان الحكم التكليفي المطلق.

السؤال الثاني:

سؤال: هل هناك ملازمة بين حكم لباس المسلمة الحرة في الصلاة و حكم لباسها في الأماكن العامة؟ وبعبارة أخرى ، ألا يلزم وجوب تغطية الرأس بالنسبة للمرأة المسلمة الحرة في الصلاة وجوب تغطية الرأس خارج الصلاة ، أي في الأماكن العامة ؟

الجواب: إن شروط لباس المصلي المنصوص عليها في الفقه الإسلامي ، كستر الرأس وطهارة الثوب ونحوه ، لا تعني بالضرورة وجوب مراعاة هذه الشروط في غير الصلاة. فمثلاً: يجب أن تكون ملابس المسلمة الحرة في الصلاة طاهرة ، ولكن هذا لا يعني وجوب طهارة ملابسها في غير الصلاة و في الأماكن العامة. كما أنه لا يجوز لبس بعض الملابس التي تحتوي على أجزاء من الحيوانات غير مأكول

اللحم في الصلاة (باستثناء موارد خاصة) ، ولكن هذا لا يعني أنه لا يجوز لبس تلك الثياب خارج الصلاة.

ووفقاً للمصطلح الفقهي ، فإن وجوب تغطية الرأس في الصلاة للمرأة المسلمة حكم شرطي ، وهو ما يفسر أنها شرط من شروط لباس المرأة ، ومعناه أن صحة الصلاة مبنية على هذه الشروط. وعليه فلا علاقة بين هذا الأمر وحكم لباس المرأة في غير الصلاة وفي الأماكن العامة.

السؤال الثالث:

سؤال: لماذا أصرّ قادة المسلمين في أوائل الإسلام على تمييز

النساء المتحررات عن الإمام؟

الجواب: وقد ذكر السبب في ذلك أكثر المفسرين في بيان

شأن نزول الآية التاسعة والخمسين من سورة الأحزاب.

في نظام العبودية الذي كان لا يزال موجودًا في تلك الحقبة

الزمنية من صدر الإسلام، كان العبيد و الإمام يخضعون

للشراء والبيع وفقًا لنظام العبودية. فتمّ التفريق في حكم

غطاء الرأس بين المسلمة الحرة و بين الأمة لأجل معرفة

المسلمة الحرة عن الإمام ، حتى لا تتعرض المرأة الحرة لأسئلة

الناس في خصوص شرائها وبيعها.

لمزيد من التوضيح راجع شأن نزول الآية المذكورة في كتب

التفسير القرآنية، مثل مجمع البيان و أمثاله.

السؤال الرابع:

سؤال: بالرغم من أن هذا السؤال ليست له علاقة مباشرة بموضوع هذا المقال ، و لكنه يتبادر بالبال و هو أنه: ألم يكن ينبغي لقادة الإسلام رفض نظام الرقية و العبودية الذي كان قائماً عبر التاريخ قبل الإسلام، ليتم إلغائه في بداية الإسلام؟

الجواب: من خلال دراسة آيات القرآن الكريم والأحاديث الإسلامية ، نستنتج أن دين الإسلام كان ضد استعباد البشر ونظام الرق ، ولديه خطة طويلة المدى لحل هذه المشكلة الاجتماعية والإنسانية.

يقول الإمام علي بن أبي طالب (ع) في نهج البلاغة:

"لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً".

تثبت هذه الرواية بوضوح أنه من وجهة نظر الإسلام ، فقد خلق الله البشر أحرارًا ونظام العبودية غير مرغوب فيه ويجب إلغاؤه.

الملاحظة الاجتماعية المهمة التي يجب أخذها في الاعتبار هي أن سياسة الإسلام كانت تقضي على نظام العبودية في برهة من الزمان، و لم تكن تلغيه دفعة واحدة على الفور.

و السبب لذلك هو أن عددا كبيرا من العبيد الذين لم يكن لديهم وظائف مستقلة وسكن مستقل سيكونون فجأة بلا دخل ومأوى إذا كان الدين الإسلامي يحكم بإلغاء النظام المذكور فورا و من دون تمهيد المقدمات اللازمة.

ونتيجة لذلك كان إلغاء نظام الرق و العبودية في الإسلام ، بشكل تدريجي من أجل منع حدوث المشكلة الاجتماعية المذكورة.

لهذا السبب ، في دين الإسلام ، يجب على المسلمين تحرير العبد و الأمة في سبيل الله في حالات مثل التعويض عن الإفطار العمد لصوم شهر رمضان ونحو ذلك. كما أن العديد من الآيات القرآنية والروايات التي وردت في كتب الأحاديث الإسلامية حول فضيلة تحرير العبيد والإماء، قد شجعت الناس على قلب نظام الرق في المجتمع.

أشير في الآيات الكريمة من القرآن الكريم وأحاديث نبي الإسلام ﷺ والأئمة المعصومين عليهم السلام إلى أن تحرير العبيد و الإماء أمر ينشده الله، و يكون من علامات الإيمان الحقيقي بالله، ويؤدي إلى مغفرة الخطايا.

وهي هنا كمثال، نذكر بعض الآيات القرآنية الشريفة في هذا الخصوص:

"لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ". (سوره بقره، آيه 177).

و هكذا، نقرأ في الآية 60 من سورة التوبة كما يلي:

"إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنَ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ".

بنأ على ما شرحنا ، فمن الواضح أن دين الإسلام قد عارض استعباد البشر ونظام الرق ، وخطط لإلغائها ، ولكن في فترة زمنية معينة.

ولكن قبل أن ينتهي نظام العبودية بشكل كامل، كان من الضروري وجود قوانين إدارية و حكومية لتنظيم العلاقات في مجتمع يضم أحرارًا وعبيدًا ، بحيث يتم تقليل مشاكل

كلتا المجموعتين إلى الحد الأدنى، و يتم حلها على المدى

الطويل.
